ISSN:3006- 0605 DOI:10.58255

مجلة النهرين للعلوم القانونية العدد: ١ المجلد: ٢٧ كانون الثاني ٢٠٢٥

Received:1/11/2024 Accepted: 1/12/2024 Published: 1/1/2025

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International (CC BY-NC 4.0)

Legal Obstacles to Women's Economic Empowerment

Dr. Riyam Abdul Sattar Abdul Jabbar Al-Mufarji

riam.a@wsc.uobaghdad.edu.iq

Abstract: -

Women's issues in general have received special attention in recent times, through supporting their cultural, social and political level, while highlighting the role they play within the family or society. Empowering women to participate in development has become one of the most important contemporary issues on the global level, as empowering women is one of the most important influences on which the progress and advancement of nations is measured. The integration of women into economic activity and the increase in their participation in the labor market leads to the achievement of many economic gains, including obtaining employment opportunities that provide them with a permanent source of income, as well as achieving the optimal exploitation of human resources established at the national level, which leads to reaching economic growth rates, and raising women's competitiveness in the labor market in light of market economies, privatization, globalization, and reducing unemployment rates. Women's economic participation is considered the basic pillar for achieving sustainable development. Women's participation in economic growth drives the wheel of economic growth and progress, as women are not creatures seeking mere survival, and the projects undertaken by women, whether small or medium-sized, contribute positively and effectively to strengthening national economies. Economic empowerment aims to eliminate women's economic dependence by increasing their participation in the labor market, supporting them while benefiting from the returns of their participation in development and increasing their ability to rely on themselves to contribute to economic activity. The issue of discrimination against women is a problem that threatens our national, economic, social and political security, and this is clearly evident in the distribution of opportunities. The issue of women's disempowerment is often a social trend derived from the customs, traditions and values prevailing in society, and it still constitutes a cultural heritage that has a great impact in this area. This hinders women's involvement in the fields of comprehensive development, and the forms of discrimination are multiple, and it is in many forms, including inherited cultural and social factors. Many studies indicate that the social and value heritage is biased against women's participation in political life, and some of it goes back to women themselves. Some studies indicate that some psychological, personal and physical characteristics prevent them from engaging in the political field. Based on the above, we can pose a question to try to identify the obstacles that prevent women's empowerment in all areas of life, and whether the legislative laws in the Iraqi state regarding women's empowerment are consistent with the reality of the problems that women face economically.

المعوقات القانونية امام تمكين المراة اقتصاديا

م.د. ريام عبد الستار عبدالجبار المفرجي
riam.a@wsc.uobaghdad.edu.iq
٠٧٨٣٨٠٦٠٥٧٢١

تقديم : -
لقد أحتلت قضايا المراة بصفة عامة أهتماماً خاصاً في الفترة الأخيرة ، و ذلك من خلال دعم مستواها الثقافي و الإجتماعي و السياسي مع أبراز الدور الذي تقوم به سواء داخل الأسرة أو المجتمع . و قد أصبح تمكين المراة من المشاركة في التنمية من اهم القضايا المعاصرة على المستوى العالمي حيث يعد تمكين المرأة أحد أهم المؤثرات التي يقاس عليها تقدم الأمم و نهوضها .
إن أندماج المرأة في النشاط الإقتصادي و أرتفاع نسبة مشاركتها في سوق العمل يؤدي الى تحقيق العديد من المكاسب الإقتصادية ، منها الحصول على فرص التوظيف التي تؤمن لها مصدراً دائماً للدخل ، كذلك تحقيق الإستغلال الأمثل للموارد البشرية المقامة على المستوى القومي ، مما يؤدي للوصول على معدلات النمو الإقتصادي ، و رفع القدرة التنافسية للمراة في سوق العمل في ظل إقتصاديات السوق و الخصخصة و العولمة و تخفيض معدلات البطالة ، كما و تعتبر المشاركة الإقتصادية للمرأة الركيزة الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة ، أن مشاركة المرأة في النمو الإقتصادي تدفع عجلة النمو و التقدم الإقتصادي ، و ذلك أن المرأة ليست كائناً يسعى لمجرد البقاء ، و إن المشاريع التي تقوم بها المرأة سواء الصغيرة أو المتوسطة الحجم تساهم بشكل إيجابي و فعال في تعزيز الإقتصاديات الوطنية [١] و يهدف التمكين الإقتصادي الى القضاء على التبعية الإقتصادية للمرأة بزيادة مشاركتها في سوق افلعمل ، ودعمها مع إستفادتها من عائد مشاركتها في التنمية و زيادة قدرتها على الإعتماد على ذاتها للمساهمة في النشاط الإقتصادي . و تعتبر قضية التمييز ضد المرأة مشكلة باتت تهدد أمننا القومي و الإقتصادي و الإجتماعي و السياسي ، و يظر ذلك جلياً في توزيع الفرص ، وقضية عدم تمكين المرأة في الغالب أتجاهات إجتماعية مستمدة من العادات و التقاليد و القيم السائدة في المجتمع ، و مازالت تشكل موروثاً ثقافياً بالغ الآثر في هذا المجال ، و إن هذا يعيق إنخراط المرأة في ميادين التنمية الشاملة و إن أشكال التميز متعددة ، و هو على أشكال عديدة منها الى عوامل ثقافية و أجتماعية موروثة ، إذا تشير العديد من الدراسات الى تحيز الموروث الإجتماعي و القيمي ضد مشاركة المرأة في الحياة السياسية ، و منها يعود الى المرأة ذاتها ، اذا تشير بعض الدراسات الى ان بعض الخصائص النفسية و الشخصية و البدنية تحول دون أنخراطها في المجال السياسي ، و أنطلاقاً مما سبق يمكن أن نطرح سؤال لمحاولة تحديد المعوقات التي تحول دون تمكين المراة في مجالات الحياة و هل القوانين التشريعية في الدولة العراقية بخصوص تمكين المراة منسجمة مع واقع المشكلات التي توجها المراة اقتصاديا

[١] ـ ثائر رحيم كاظم ،معوقات تمكين المراة في المجتمع العراقي دراسة ميدانية ، مجلة جامعة بابل للعلوم الانسانية ، المجلد ٤٢ ، العدد ٢ ، جامعة القادسية / كلية الآداب ، ص٣

مـا هـي اهـم المعوقـات التـي تعيـق تمكـين المـراة اقتصـادياً ؟ و كيـف تعامـل المشـرع العراقـي بخصـوص تمكـين المـرأة ؟ و هـل هـذه القـوانين منسـجمة مـع الإتفاقيـات الدوليـة بهـذا الخصوص ؟

من اجل الاجابة عن الاسئلة اعلاه لابد من تقسيم بحثنا هذا الى ما يلي :-

المبحث الاول / واقع التمكين الإقتصادي للمراة في العراق

المطلب الاول / أسباب المعوقات لتمكين المراة

الفرع الأول / المعوق الإجتماعي

الفرع الثاني / المعوق الذاتي للمراة

المطلب الثاني / سبل الحد من المعوقات التي تقلل من مشاركة المرأة أقتصادياً .

الفرع الأول / الحد من الفقر بين النساء

الفرع الثاني / دعم مشاركة المراة في سوق العمل بالقطاعين العام و الخاص .

المبحث الثاني / المعوقات القانونية التي تحول دون تمكين المرأة إقتصادياً

المطلب الاول / دور التشريعات العراقية من تمكين المرأة .

المطلب الثاني / دور الحكومة العراقية في دعم تمكين المرأة .

الخاتمة و التوصيات

المبحث الأول / واقع تمكين المرأة أقتصادياً في العراق

يقصـد بـالتمكين الإقتصـادي للمـرأة هـو أن تتسـاوى الفـرص فـي التوزيـع النسـبي لكـل مـن الرجـل و المـرأة فـي الوظـائف الإداريـة و التنظيميـة و المهنيـة و الـدخل المكتسـب (الأجـر) ، و أن التمكـين الإقتصـادي لا يتحقـق إلا إذا كـان لهـا دخـل خـاص منـتظم ، إن النسـاء لـديهن نسـبة و معـدل مـن الفقـر أعلـى بكثيـر ممـا هـو عنـد الرجـال ، و يرجـع السـبب فـي ذلـك الـى أن المـرأة فـي أغلـب الأحيـان تقـوم بأعمـال غيـر مدفوعـة الأجـر ، مثـل تربيـة أولادهـا ، و القيـام بالأعمـال المنزليـة ، فـي حـين معظـم الرجـال يشـتغلون فـي أعمـال مدفوعـة الأجـر ، ممـا جعـل المـال يتركـز فـي أيـدي الرجـال دون النسـاء ، و فـي هـذا النمـوذج الـذي يشـكل الأغلبيـة تحتـاج المـرأة الـى أخـذ الأذن مـن زوجهـا فـي جميـع أمورهـا ، و فيمـا يتعلـق بـالتمكين الإقتصـادي للمـرأة ، تشـتغل تعزيـز حقـوق المـرأة الإقتصـادية و أسـتقلالها الإقتصـادي ، بمـا فـي ذلـك حصـولها علـى فـرص العمـل للملائمـة و تسـهيل سـبل وصـول المـراة علـى قـدم المسـاواة الـى المـوارد و العمالـة و الأسـواق و التجـارة ، بلإضـافة الـى تـوفير الخدمـة التجاريـة و التـدريب ، وسـبل الوصـول للأسـواق و المعلومـات ، و أخيـراً القضـاء علـى التفرقـة الوظيفيـة ، و علـى جميـع أشـكال التمييـز فـي العمـل و تعزيـز الموائمـة بـين مسـؤوليات العمـل و الأسـرة للنسـاء و الرجـال ، و قـد تـم تقسـيم هـذه الدراسـة الـى قسـمين الأول أسـباب المعوقـات الإقتصـادية لتمكـين المـرأة و الثانيـة طـرق الحـد مـن هـذه المعوقـات الإقتصـادية ، و مـن ثـم دراسـة المعوقـات القانونيـة التـي تحـول دون تمكـين المـرأة عبـر أسـتعراض جـانبين الأول التشـريعي و الثـاني الحكـومي عـن طريـق دراسـة المشـاريع الإسـتراتيجية الحكوميـة و دور مؤسسـات الحكوميـة و الغير حكومية في دعم تمكين المرأة .

المطلب الأول / أسباب معوقات تمكين المرأة

و يعتبر مفهوم التمكين من المفاهيم الإجتماعية الهامة بأعتباره عنصراً حيوياً لا يمكن تجاهله في عملية التنمية ، فعملية التمكين تعني العمل الجماعي في الجماعات المقهورة أو المضطهدة للتغلب على العقبات و أوجه التمايز التي تقلل من أوضاعهم أو سلب حقوقهم ، و مفهوم " التمكين " و التقوية أساسي لتقدم المرأة فهو يمكن المرأة في أتخاذ القرارات و المطالبة بالحصول على الحقوق و الخدمات .[1]، فتمكين المراة يهدف الى كسر كل القيود التي تقف أمام تنمية المرأة ، و تحسين أوضاعها ، و فتح كل المجالات أمامها للتعلم و إكتساب المهارات و الكفاءات للغرض ذاته داخل أسرتها و مجتمعها و مساواتها بالرجل عن طريق منحها فرصة تقلد المناصب العليا و القيادية حسب ما تملكه من كفاءة تمكين المرأة هي الوسيلة الناجحة كخروج المرأة من دوامة الفقر و الجهل و الحرمان بدعم مشاركتها في الحياة العامة ، و تطوير كفاءتها و مهارتها للغرض ذاته في المجتمع .[2]

الفرع الأول / المعوقات الإجتماعية

أن قضية تمكين ـ المرأة و مدى مشاركتها في الحياة الإقتصادية بالمجتمع العراقي ـ يعد مشكلة بحثية تستحق الدراسة ، فعند دراسة المجتمع العراقي فيتبادر الى أذهاننا تلك التركة الإجتماعية المعقدة و المتشابكة ، و ذلك لأن هذا المجتمع يحمل في أرجائه كافة العناصر و الطبقات .

إن موضوع تمكين المرأة يزداد تعقيداً و تشابك بشكل واضح في ظل المجتمع الذي يحصر دور المرأة في الإنجاب و إدارة شؤون ، و تزداد المشكلة أكثر تعقيداً خاصة في ظل إن القانون العراقي ـ الذي يساوي بين الرجل و المرأة في الحقوق و الواجبات ، و إن أنتشار ظاهرة عمل المرأة جاءت تبعاً لإنتشار العلم و التطور الإجتماعي و الإقتصادي و الصناعي و تعددت الأسباب الكامنة وراء خروج المرأة للعمل و المساهمة في التنمية الاقتصادي ، منها زيادة الضغوط و المسؤوليات الإقتصادي على الأسرة ـ خاصة في الأوقات التي تزداد فيها نسبة البطالة في صفوف الرجال ـ و أرتفاع تكلفة المعيشة اليومية ـ بما فيها تزداد اسعار السلع الإستهلاكية و أرتفاع نفقة التعليم ، كما إن دخول سوق العمل لدى قطاعات متزايدة من النساء لا يعود الى إشباع الأحتياجات و الضغوطات الإقتصادية و ابلمالية ، فحسب بل الى الرغبة في تحقيق الإستقلال الشخصي .[3]، و يهدف الى زيادة إشتراك المراة في الحياة المجتمعية و التنموية ، و لا يتحقق هذا دون وجود العدالة الإجتماعية و المساواة بين الجنسين في شتى المجالات ، مع توفير كل الخدمات الضرورية التي تساعد المرأة في تحسين وضعها و إحداث توازن في مسؤوليتها و دورها داخل الأسرة و المجتمع ، و يكون بضمان نمو مدمج عبر توزيع عادل للثورة و للموارد ، و إرساء نظام حماية إجتماعية يوفر الحق لجميع أفراد المجتمع بدون تمييز في الحصول على الخدمات الصحية ، و أنطلاقاً من كل المنظرين لحقوق المرأة الناقدةلنظرية الحتمية البايلوجية و النظرية الإجتماعية ذات الطابع التطوري التي ترى في التقسيم البايلوجي بين المرأة و الرجل عنصر مركزي و تمتد جذورها عبر مراحل التطور الإنساني ، وقد لقيت النظرية رواجاً في الغرب بعدة حركات مثل حركة تحرير المرأة ، " الحركة النسوية " ، و " حركة ترقية المرأة"، و ثبتت مبدأ المساواة بين الرجل و المرأة لانها تواجه الحياة

[1] -hdbert , J , community , organization and D evelopment , ed . 2 cloadon : Allynand bacon1980 . p4 .

[2] ـ ريم بن زايد ، تمكين المرأة في الجزائر مقارنة مع بلدان المغرب العربي " تونس و المغرب نموذجاً ، مجلة العلوم الإجتماعية ، سبتمبر ٢٠١٩ ، صص ٢٨٨ـ٢٨٩ ،

[3] ـ أنتوني غيدنز ، المنظمة العربية للترجمة ، لبنان ، الطبعة الربعة ٢٠٠٥ ، صص ٤٥١

الإجتماعية مثل الرجل ، و بإستطاعتها الحصول على مواردها الإقتصادية .[1]، و يتضح أن وضعية المرأة السياسية و الإقتصادية و الإجتماعية لايمكن فصلها عن الثقافة السائدة داخل المجتمع ، و التي تؤثر بشكل كبير على بقية المجالات داخل الدولة ، فموضوع المرأة بالذات ، سواء في الفكر العربي أو في الفكر الإنساني على وجه العموم ، يوضح بصورة جلية قدرة الأفكار على وضع حواجز و عراقيل يصعب أزالتها في موضوع مشاركة النساء في الحياة العامة بمختلف مجالاتها .

و يمكن أن نجمل هذا المعوقات بالتالي : -

١) تتمثل في الأمية و أنخفاض المستوى التعليمي و الثقافي و المهاري ، و هي أخطر المشاكل التي تواجه عملية التنمية .
٢) القيم و العادات و التقاليد الإجتماعية و الدينية التي تعيق تمكين المرأة العربية عموماً و العراقية خصوصاً .
٣) النظرة الإجتماعية مثل " النظرة الذكورية " في المجتمع المتمثل في سيطرة الرجل على المرأة في أفكارها و تطلعاتها و يجب طاعته بشكل مطلق ، و تفضيل الذكور على الإناث و إعتقاد أن مكان المرأة هو البيت و غيرها من الممارسات المبنية عليها ما زالت تقف حائلاً دون تحقيق التمكين المنوط للمرأة في المجتمع .

الفرع الثاني / المعوقات الذاتية للمرأة

و تتضمن عدم قدرة المرأة على التوفيق بين واجباتها المنزلية و العائلية مع إلتزاماتها الوظيفية ، و عزوف الرجل خصوصاً الشرقي في مجتمعاتنا العربية عن تعقل مشاركة و تحمل الأعباء الناتجة عن عمل المرأة ، و عدم توفر التسهيلات التي تخفف من الأعباء الأسرية عن المرأة إلا ما ندر ، و في أغلب الأحيان يفرض عليها البقاء في المنزل لرعاية الأطفال حتى و إن كانت تعول أسرتها. ، و كذلك عدم تمتع المرأة بالحركية ، و ذلك بسبب العناصر الثقافية و الواجبات الإجتماعية التي تعيق المرأة في إداء أعمالها في الإنتاج و البيع و الشراء ، و تبعية المرأة الإقتصادية التي تعد عاملاً مهماً و كبير يحول دون ممارستها حريتها و تحركاتها الإقتصادية .[2] إضافة الى أن الزواج المبكر يعيق المرأة على المستوى التعليمي و العملي و أن المجتمع العراقي أتجه نحو الزواج المبكر خصوصاً بعد عام ٢٠٠٣ ، إن ظاهرة الزواج المبكر تشكل ظاهرة تستوجب الوقوف عندها لما لها من أنعكاسات ثقافية و نفسية و جسدية و مهنية على المرأة ، و إن ظاهرة الزواج المبكر تستوجب الوقوف عندها في جميع المحافظات ، و على الرغم من أن حجم هذه الظاهرة أكبر في المناطق ذات النظام الريعي .[3] إلا أنها لا تشكل تبايناً واسعاً و مميزاً ، من هنا نستدل على أن نظرة الأسرة و المجتمع تتوجه نحو الزواج المبكر بغض النظر عن طبيعة البيئة و الظروف .

المطلب الثاني / سبل الحد من المعوقات التي تقلل من مشاركة المرأة أقتصادياً

عرفت المجتمعات قبل الصناعة و خاصة في الدول النامية ، يوجد أدوار محددة للمرأة تتمثل في القيام بالإعمال المنزلية ، و على الرغم من ذلك فكان لهن دور فاعل في الإنتاج الحرفي التقليدي داخل البيت و القيام بالنشاط الزراعي بأكمله ، و منذ نهاية الحرب

[1] ـ الصادق عثمان ، عمل المرأة الجزائرية خارج البيت و صراع الأدوار ، مذكرة ماجستير ، تخصص علم الإجتماع ، جامعة بسكرة ٢٠١٣ـ٢٠١٤ ، صص ٤٦ـ٤٧

[2] ـ بوجحفة رشيدة ـ قيداري حليمة ، تمكين المراة العربية في ظل التنمية المستدامة ، جامعة عبد الحميد باديس مستغانم ، مجلة الحقوق و الحريات العامة ، المجلد ٧ ، العدد ٢ لسنة ٢٠٢٢ ، ص ٥٠١

[3] ـ تمكين المراة بيئة مساعدة و ثقافة داعمة ، وزارة التخطيط ، اللجنة الوطنية لسياسات السكانية في العراق ، ص ٣١ .

العالمية الثانية و بروز الثورة الصناعية في أوربا بدأت النساء تدخل في سوق العمل رسمياً " كعاملة " ، و لقد تعددت الأسباب التي دفعت النساء الى الدخول في سوق العمل ، منها زيادة متطلبات الحياة اليومية ، و بالتالي تزايدة الضغوط و المسؤوليات الإقتصادية خاصة بعد تزايد نسبة البطالة و أرتفاع تكاليف و أسعار السلع الإستهلاكية .

إضافة الى الرغبة الذاتية لدى النساء الى الإستقلال المالي عن الرجال و الإعتماد على قدراتها الذاتية ، خصوصاً مع التطور العلمي و التكنلوجي و الثقافي . [1]، و بعد خروج المرأة الى ميدان العمل في المجتمع الصناعي الحديث دون مساعدة و مساندة الرجل في الواجبات المنزلية واحدة من أهم المعوقات التي تقف في مشاركة و تطوير عمل المرأة أقتصادياً ، و هذا قد يؤثر بشكل عكسي على أسرتها لكونها العنصر المركزي في الإهتمام بالبيت و أكدت بعض الدراسات إن عمل الزوجات لا يؤثر مباشرة في قوة العلاقات الأسرية ، و مع أن عمل الزوجة خارج منزل الزوجية يزيد من نسبة وقوع مشاكل عائلية بين الزوجين ، ولم تظهر الى الآن نتيجة عامة التأثير السلبي على الطفل و الأسرة . [2]

الفرع الأول / الأهتمام بالجانب التعليمي و الثقافي

من الجوانب الأساسية التي تساهم في النهوض بالمرأة الجانب التعليمي و الثقافي ، في الحقيقة فإن المستوى التعليمي لكلا الزوجين يساهم بشكل أيجابي في بناء أسرة مستقرة ، و تمكن المرأة من أبراز دورها في الجانب الإقتصادي ، فكلما أرتقى المستوى التعليمي للزوج كلما كلما زاد تقبله لدور المرأة المهم في الحياة الإقتصادية ، و بالتأكيد سيكون داعماً لتمكينزوجته و بناته و حتى قريباته من الإناث . ، و مما لا شك أن ذلك سوف يساهم في توفير العوامل المساعدة ، و يهيئ البيئة المساعدة لتعليم المرأة و عمل المرأة ، و أرتقاء المرأة ، و تخلص من العوائق المبنية على النمطية التقليدية لدور المرأة في أتخاذ القرارات و إدارة شؤون الأسرة إستقلالية المرأة ، و لقد أجريت العديد من الدراسات الإحصائية بهذا الجانب ، ووجد أنه هنالك تفاوت كبير بين نسبة النساء المتعلمات في المدن من الأرياف ، و كأحد الأسباب الرئيسية في عدم أكمال المرأة تحصيلها التعليمي هو بعد المؤسسة التعليمية عن منازلهم ، و هذا يعود بنا الى ضرورة الإهتمام بإنشاء البنية التحتية للمؤسسات التعليمية لكي تحظى الفتيات في الريف بمستوى تعليمي بمقارب للفتيات في المناطق الحضرية ، و في الختام يبقى المستوى التعليمي و الثقافي يدفعهم الى تمكين بناتهم و خواتهم و زوجاتهم بشكل أفضل و توفير البيئة المساعدة للمرأة للتوفيق بين واجباتها الأسرية و العملية .

الفرع الثاني / دعم مشاركة المرأة في سوق العمل بالقطاعين الخاص و العام

بالرغم من أن المرأة تمثل أكثر بقليل من نصف المجتمع إلا أن مشاركتها في سوق العمل تعتبر قليلة قياساً بالذكور ، كما أن أغلب الأعمال غير مدفوعة الأجر تقوم بها النساء ، فيعتبر تمثيل النساء في القطاع غير الرسمي يتجاوز تمثيل الرجال . [3]في العصر الحديث تغير وضع المرأة العملة عن طريق تحريرها و تشغيلها بمختلف الأعمال و الوظائف حتى تلك الأعمال التي كانت حكراً على الرجال و قد ترتب على تحرير المرأة بالتدريج ، و تشغيلها في

[1] ـ أنتوني غيدنز ، المنظمة العربية للترجمة ، مرجع سابق ، ص ٤٥٢

[2] ـ سناء خولي ، التغيير الإجتماعي و التحديث ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٣ ، صص ٢١٨ ـ ٢٢٠ .

[3] ـ حنان شملاوي ـ نهيل الحيط ، التمكين الإقتصادي للمرأة في الدول العربية ، مجلة جامعة النجاح للأبحاث ، المجلد ٣٢ ، ٢٠١٨ ، ص ٢١٠٥

الوقت ذاته في مختلف المهن المتخصصة سواء الزراعية أو الصناعية أو الإدارية في مؤسسات الدولة .

و قد أسهم نزول المرأة لسوق العمل الى التغير التالي : -

- ❖ تمكين المرأة من التعلم و قبول فكرة تعليمها العالي و حصولها على المؤهلات العلمية ساعد في قبول أستغلالها في مهن مختلفة لا تنحصر بالأعمال البيئية و الزراعية .
- ❖ نشر أفكار جديدة التي تنظر الى المرأة على أنها نصف قوة العمل المنتج في المجتمع .
- ❖ إيجاد مختلف الحرف و المهن للهن بعد بأ تكفلت الدولة بتشغيل كل القوى العاملة لذا أصبحت لا تنظر على أساس ذكر أو أنثى .
- ❖ إزالة كل العوائق التي تقف في طريقها و تمنعها عن العمل . [1]

المبحث الثاني / دور القوانين في تمكين المرأة إقتصادياً

يعتبر التمكين الإقتصادي للمرأة - و قدرتها على النجاح و التقدم إقتصادياً و أمتلاكها كل الصلاحيات لصنع القرارات الإقتصادية و هو حق إنساني أساسي صادقت عليه العديد من دول العالم ، و هو أتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة " سيداو " ، و مع ذلك فقد سجلت بعض البلدان التحفظ على بعض البنود (المتعلقة بالمساواة في حقوق المرأة وفي أبرام العقود و إدارة الممتلكات ، و إدارتها و التصرف فيها على قدم المساواة مع الرجل) مما يأثر يؤثر ذلك سلباً على التمكين الإقتصادي للمرأة في المنطقة ،و لذلك فيعود السبب الرئيسي وراء أنخفاض معدلات المشاركة النسائية في القوى العاملة في المنطقة الى مجموعة كبيرة من العوامل المرتبطة ، و منها الأطر التنيمية القانونية التميزية بين الإناث و الذكور ، و محدودية الوصول الى الموارد و التحكم فيها منها (الأرض ، الملكية ، التمويل ، .....الخ) .

و في نفس العام ١٩٧٩ صدرت الإتفاقية العربية بشأن المرأة العاملة رقم (٥) ، و التي أقرها مؤتمر العمل العربي في دورته الخامسة ، و لعل من أبرز بنود الإتفاقية هو تأكيد المساواة بين الرجل و المرأة في جميع التشريعات التي تشمل الأحكام المنظمة للعمل في جميع القطاعات و ضمان تكافؤ الفرص في جميع مجالات العمل و ضمان مساواتها في جميع شروط و ظروف العمل . [2]

[1] - حسن الساعاتي ، علم الإجتماع الصناعي ، دار النهضة العربية ، بيروت ، الطبعة الثالثة ، ١٩٨٠ ، صص ١٧٧ - ١٧٨

[2] - عبلة محمود ، المرأة العاملة : معوقات و متطلبات النجاح في العمل القيادي ، مجلة العلوم الإجتماعية و الإنسانية ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، عمان ، ٢٠٠٤ ، صص ٨٩ - ٩٠

المطلب الأول / دور التشريعات العراقية في تمكين المرأة إقتصادياً

أما فيما يخص التشريعات العراقية ، و كيف تعاملت مع تمكين المرأة العراقية أقتصادياً .
حيث يعتبر تمكين المرأة أحد المفاهيم المهمة و الأساسية التي تبنتها منظمة الأمم المتحدة عبر أتفاقية " سيداو " في هذا المبحث سندرس كيف سعى الى العراق الى تكريس مفهوم المرأة ، و لا سيما التمكين الإقتصادي للمرأة ، و تعزيز حوكمة الشركات ، لكون أن تمثيل المرأة و إدارة مجالس الشركات ينعكس على حسن أداء الشركات، لذلك نجد أن المشرع العراقي كرس المادة الأولى من قانون الشركات العراقية رقم (٢١) لسنة ١٩٩٧ المعدل و الدليل الحوكمة المؤسسية الصادرة من البنك المركزي العراقي ، فنجد عدم وجود إلزام في القانون فيما يتعلق بتمكين المرأة في إدارة الشركات و الأخذ بنظام " الكوتا " الذي سبقت به العراق عدد من الدول المتقدمة ، و بعض الدول العربية التي توفر الفرص المتساوية بين الرجل و المرأة في تمكين المرأة من أخذ دورها في التنمية المستدامة للدولة بعدم وجود نص قانوني صريح مما يشكل أحد المعوقات القانونية في تمكين المرأة إقتصادياً في العراق ، لذلك يلزم على المشرع العراقي تفعيل قانون " الكوتا " ، و بذلك يأخذ النص إلزامية من الناحية القانونية من خلال تعديل قانون الشركات العراقية ووضع قوانين جديدة لحوكمة الشركات يضمن تمكين النساء العراقيات إقتصادياً ، خصوصاً أنه بلغ عدد النساء في المقاعد البرلمانية العراقية نسبة جيدة بعد عام ٢٠٠٣ ، إذا وصل الى حوالي ٢٥ % من مقاعد البرلمن و من ثم أرتفع أكثر الى حوالي ٢٧% في سنة ٢٠٠٧ ، و ما لبث حتى أنخفض الى نسبة ٢٥% سنة ٢٠١٠.[١]

المطلب الثاني / دور الحكومة العراقية في دعم تمكين المرأة

تماشياً مع الإتفاقيات الدولية التي وافق عليه العراق ، و تناولت خطط التنمية الوطنية و أستراتيجيات المرأة مبدأ القضاء التمييز ضد المرأة و المساواة بين الجنسين بشكل واضح و تترجم هذه الإستراتيجيات مبدأ المساواة في مختلف المجالات السياسية ، الإقتصادية ، التشريعية و قد أكدت الحكومة العراقية على دورها في ضمان هذه الحقوق ، كما هو الحال في الإستراتيجية الوطنية للنهوض بالمرأة العراقية حيث ينبغي أن تضطلع الدولة بحماية ووقاية المرأة من ظلم و تمكينها في الحياة العامة ، في العراق راعت خطط التنمية الوطنية و برامج الإصلاح الإقتصادي و الإجتماعي قضية المساواة و عدم التمييز بشكل بسيط حيث تعني بشكل أساسي تمكين المرأة أقتصادياً كمبدأ أساسي في هذه الخطط ، وهذا ما يجعلها تواجه الكثير من المعوقات و المصاعب مما يقلل من تأثيرها و يعيق تطبيقها بشكل فاعل و كامل . و ذلك من خلال التركيز على الإستراتيجيات و كل ما يعنى بالتنمية ككل على تكافؤ الفرصبين النساء و الرجال من خلال أستخدام مفهوم التمثيل النسبي و مشاركة النساء في

[١] ـ د . عمار جعفر العزاوي ، تحديات تمكين المراة في العراق : مساهمة المرأة العراقية في عملية أتخاذ القرار نموذجاً ، دائرة السياسات الإقتصادية و المالية ، ص ٣

الحياة العامة ، وتركز الكثير منها على الجانب الإقتصادي التمكيني للمرأة ، لذلك من المهم توسيع مفهوم العدالة و تكافؤ الفرص لتتعدى التمثيل النسبي في المؤسسات العامة لضمان حق المرأة في الوصول الى المراكز صنع القرار و المشاركة الفاعلة على جميع المستويات ، تتركز قضايا تمكين المرأة في الإعتماد على ذاتها إقتصادياً من خلال خفض نسبة النساء العاطلات عن العمل و ضمان تمكين المرأة في قطاع ريادة الأعمال ، و إيجاد نظام للتطوير المهني تتناسب مع طبيعة المرأة ، لكي تصبح أكثر ملائمة ، وذلك من خلال التركيز على توفير الخدمات و المرافق المناسبة في بيئة العمل لتساعدالمرأة على التوفيق بين مهامها المنزلية و العمل من خلال توفير الحصانات و الإهتمام ، و دعم الحالات الخاصة من النساء و تطوير قدراتهم الذاتية و أغلب القوانين العراقية تركز على الجانب المتعلق بتمكين المرأة في سوق العمل دون الأخذ بحقوقها المتساوية في الحصول على الموارد الإقتصادية مثل التمويل أو ملكية الأرض أو ملكية الموارد الطبيعية ، و لذلك تخوض أستراتيجيات المرأة و خطط التنمية بشكل تفصيلي في التشريعات التي يجب تعديلها أو تشريعها التي يجب تعديلها أو تشريعها أو تفعيلها للنهوض بتحقيق تمكين المرأة كما هو الحال في أغلب الدول العربية مؤكدة على ضرورة سن التشريعات التي تكفل للمرأة ممارسة حقوقها السياسية و الإقتصادية و الإجتماعية و الثقافية ، التي تؤكد عليها شريعتنا الإسلامية ، وأكدت عليها الإتفاقيات و المواثيق الدولية التي تعتبر كمصدر للتشريع و الإلتزام بها في تضمينها بالدستور في حقها في المساواة و التعليم و التثقيف و التدريب و العمل ، تتمثل الإستراتيجية الوطنية للمرأة العراقية (٢٠٢٣ - ٢٠٣٠) إلتزاماً بنص الدستور الذي يعبر عن إرادة الشعب ، و الذي رسخ قيم العدالة و المساواة و تكافؤ الفرص ، وتطبيق ما جاء به من مبادئ حقوق الإنسان و حرياته الأساسية ، مما كفل للمرأة من حقوق ، فقد ضمن الدستور العراقي حقوق و حريات المرأة في نصوصه التي هي مشتركة مع الرجل و تارة أخرى في خطابات مستقلة خاصة بالمرأة [١]

[١] _ الإستراتيجية الوطنية للمرأة العراقية (٢٠٢٣ ـ ٢٠٣٠) ، دائرة تمكين المرأة ، ص ٥

خاتمة : -

في ختام موضوع بحثنا فإن المؤشرات الواقعية في إندماج المرأة و أرتفاع نسبة مشاركتها في سوق العمل .

و تبين بأن التمكين الإقتصادي لمرأة يقاس عن طريق المؤشر الرئيسي هو المشاركة الإقتصادية المتمثل بإشراك القوى العاملة النسوية ، و توفير كافة السبل من اجل تطوير دورها التشاركي مع الرجل عن طريق التساوي في الأجور ، و نسبة إدارة العمال من قبل العاملات ذوات المهارة .

و أخيراً لابد من التعاون المشترك بين الجانبين الحكومي و الغير حكومي من أجل تفعيل دور المرأة التشاركي ، و تذليل كل العقبات أمام تمكينها إقتصادياً .

و من أجل تحقيق ذلك لابد من توافر ما يلي : -

١. لابد من تحقيق التوازن في توزيع المهام الإدارية بين الرجل و المرأة .
٢. وضع القوانين المشجعة للمراة العراقية لمشاركة الرجل في إدارة الواجبات و الحصول على الحقوق .
٣. ضرورة التوعية الإجتماعية بأهمية و دعم المرأة و تطوير قدراتها لتحقيق أهدافها .
٤. عمل ورشات تدريبية في كافة مؤسسات الدولة الحكومية و الغير حكومية لتطوير قدرات المرأة الإدارية لتمكينها في كافة المجالات و منها الجانب الإقتصادي .

مصادر البحث

١ . ثائر رحيم كاظم ،معوقات تمكين المراة في المجتمع العراقي دراسة ميدانية ، مجلة جامعة بابل للعلوم الانسانية ، المجلد ٤٢ ، العدد ٢ ، جامعة القادسية / كلية الآداب

٢ . ريم بن زايد ، تمكين المرأة في الجزائر مقارنة مع بلدان المغرب العربي " تونس و المغرب نموذجاً ، مجلة العلوم الإجتماعية ، سبتمبر ٢٠١٩ .

٣ . أنتوني غيدنز ، المنظمة العربية للترجمة ، لبنان ، الطبعة الربعة ٢٠٠٥ .

٤ . الصادق عثمان ، عمل المرأة الجزائرية خارج البيت و صراع الأدوار ، مذكرة ماجستير ، تخصص علم الإجتماع ، جامعة بسكرة ٢٠١٤ .

٥ . بوجحفة رشيدة ـ قيداري حليمة ، تمكين المراة العربية في ظل التنمية المستدامة ، جامعة عبد الحميد باديس مستغانم ، مجلة الحقوق و الحريات العامة ، المجلد ٧ ، العدد ٢ لسنة ٢٠٢٢ .

٦ . تمكين المراة بيئة مساعدة و ثقافة داعمة ، وزارة التخطيط ، اللجنة الوطنية لسياسات السكانية في العراق .

٧ . سناء خولي ، التغيير الإجتماعي و التحديث ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٣ .

٨ . حنان شملاوي ـ نهيل الحيط ، التمكين الإقتصادي للمرأة في الدول العربية ، مجلة جامعة النجاح للأبحاث ، المجلد ٣٢ ، ٢٠١٨ .

٩ . حسن الساعاتي ، علم الإجتماع الصناعي ، دار النهضة العربية ، بيروت ، الطبعة الثالثة ، ١٩٨٠ .

١٠ . عبلة محمود ، المرأة العاملة : معوقات و متطلبات النجاح في العمل القيادي ، مجلة العلوم الإجتماعية و الإنسانية ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، عمان ، ٢٠٠٤ .

١١ . د . عمار جعفر العزاوي ، تحديات تمكين المراة في العراق : مساهمة المرأة العراقية في عملية أتخاذ القرار نموذجاً ، دائرة السياسات الإقتصادية و المالية .

١٢ . الإستراتيجية الوطنية للمرأة العراقية (٢٠٢٣ ـ ٢٠٣٠) ، دائرة تمكين المرأة .

مصادر الاجنبية : ـ

1. -hdbert , J , community , organization and D evelopment , ed . 2 cloadon : Allynand bacon1980.